والتي كانت موضع أخذ ورد بين الطرفين، منذ نشوب الازمة الوزارية (**معاريف**، ١٢/٤/١٩٩٠). وتضمّن الاتفاق بنوداً عديدة، اهمها التعهّد باسناد حقيبة المالية للوزير موداعي، وضمان اماكن على لائحة الليكود للانتخابات المقبلة لاعضاء الكتلة الاربعة، وضرورة المصادقة على الاتفاق من جانب مؤتمر الليكود، او المركز اذا تعذّر عقد المؤتمر، وغيره من الامور. وبرزت معارضة شديدة للاتفاق في صفوف الليكود، على الرغم من توقيع كل الوزراء عليه. وأعلن عضو الكنيست بنحاس غولدشتاين انه اذا لم يصادق مركز الليكود على الاتفاق، فانه سيعتبر لاغياً، وغير ملزم لكتلته (**المصدر نفسه**). الى ذلك، واصل الليكود جهوده لتضييق الخناق على بيرس، من خلال حثّ عضو الكنيست فيرديغر على سحب استقالته، والاصرار على رفض تأييد المعراخ (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٤/١٩٩٠). كذلك تواصلت جهود الليكود لاقناع عضو الكنيست شارير بالعودة الى الليكود (**المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٠).

في المقابل، ركّز طاقم مفاوضات المعراخ جهوده لحثّ اغودات يسرائيل على وضع حد للازمة في صفوفها، من خلال الضغط على عضوي الكنيست فيرديغر ومزراحي، لتغيير موقفيهما، أو حملهما على الاستقالة من الكنيست، لكي يحل مكانهما عضوان آخران مؤيدان للتحالف مع المعراخ (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٩٠). في هذه الاثناء، بدأ طاقم مفاوضات المعراخ يجري اتصالات غير رسمية بكتلة موداعي، في محاولة يائسة لاقناع موداعي بدعم المعراخ، في ضوء تزايد المعارضة داخل الليكود للاتفاق معه (**المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٠).

وزاد الاحساس بالضائقة في أوساط المعراخ اثر تراجع الحاخام فيرديغر عن استقالته، واعلانه انه لا يزال مخلصاً لمبدأ «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، الامر الذي يعني استمرار رفضه لتأييد حكومة بيرس. كذلك، واصل الحاخام مزراحي تمسّكه بموقفه، وأعلن انه يجري مفاوضات مع الليكود، للتوصل الى اتفاق بشأن التحاقه بمعسكره (**معاريف**، ١٥/٤/١٩٩٠).

وازاء عدم احراز أي تقدّم على جبهة اغودات يسرائيل، استأنف بيرس الاتصالات مع حركة شاس، لحملها على تغيير موقفها. وقالت أوساط، في المعراخ، انه اتضح لها من عمليات جسّ النبض التي أُجريت لترتيب عقد لقاء بين الحاخام عوفاديا يوسف وزعيم حزب العمل، ان الحاخام يوسف يؤيد دعم المعراخ، لكنه يخشى ان يترتّب على ذلك شرخ في العلاقات بينه وبين الحاخام شاخ، الامر الذي يقود الى انشقاق في صفوف الحركة. وقالت مصادر أخرى، ان الحاخام يوسف كان يكرر، خلال عمليات الاتصال معه، ان «يديه وقدميه مكبلة»، وهذا يعني انه لن يؤيد تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة المعراخ (**دافار**، ١٨/٤/١٩٩٠).

في هذا الوقت، بلغ التوتّر ذروته في الليكود مع اقتراب موعد انعقاد مركزه. وألقى شامير وبقية وزراء الليكود بكامل ثقلهم السياسي لضمان المصادقة على الاتفاق مع موداعي. وأوضحت أوساط مقرّبة من شامير، في سياق دفاعها عن الاتفاق، ان «ليس هناك من هو سعيد بالاتفاق الذي تمّ التوقيع عليه؛ ولكن يجب المصادقة عليه اذا كنّا نريد البقاء في الحكم» (**هآرتس**، ١٧/٤/١٩٩٠). وتمّت المصادقة على الاتفاق بأكثرية ٧٠,٤٩ بالمئة من الاصوات، مقابل ٢٨,٦ بالمئة. وتباينت الاجتهادات داخل الليكود بالنسبة الى مدلول النتيجة، وذلك في ضوء الشرط الذي وضعه المستشار القانوني لليكود ومحكمة الحركة بوجوب حصول الاتفاق على أكثرية خاصة، فسّرها البعض بأنها ٧٥ بالمئة من الاصوات. وأعلن شارون، الذي ترأس جلسة المركز، انه يعتبر النتيجة مصادقة على الاتفاق، كونه حصل على أكثر من الثلثين (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، وبينما كان مركز الليكود منعقداً، أعلن الحاخام فيرديغر انه توصّل الى اتفاق مع كل من بيرس ورابين، يمكّنه من الالتزام بقرار مجلس كبار علماء التوراة وكتلة اغودات يسرائيل، بتأييد الحكومة التي يسعى بيرس الى تشكيلها. وتضمّن الاتفاق مع فيرديغر تعهّد المعراخ، في حال بروز ضرورة لاتخاذ قرار يتضمّن تنازلاً عن مناطق في «ارض ـ اسرائيل»، بطرح المسألة على الشعب للحسم فيها، من طريق اللجوء الى الانتخابات. كذلك، تضمّن الاتفاق بنداً يتيح لاغودات يسرائيل، أو أي عضو في كتلتهما البرلمانية، اعادة النظر